مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد السابع - اللغة العربية - حزيران 2025 م
doi.org/10.52866/esj.2025.07.25.04

(أم) بين المعادلة الاستفهامية والانقطاع المزعوم

أ.م. د. سلاف مصطفى كامل // كليّة التربية/ الجامعة العراقيّة - قسم اللغة العربية
Sulafmustafa10@gmail.com

مستخلص:

المعادلةُ الاستفهاميّةُ : (جملةٌ مركَّبةٌ من شطرين ، تتقدّمها أداةٌ استفهاميّةٌ – هي الهمزة غالبا، يأتي بعدها المسؤول عنه وهو المعادل الأوّل ، ويتقدّم الشطرَ الثانيَ – المفرد أو الجملة – (أم) المعادلة، ويتوسّط المعادلينِ – في الأكثر – الخبرُ الذي يعلم حصوله مسبَّقاً، ويكون الغرض من الجملة تعيين أحد المعادلينِ اللذين يتأرجح الظنُّ بينهما وإثبات النسبة المعلومة له دون الآخر) .

وهذا الأسلوبُ شائعٌ في الجدل القرآنيّ والكلام العربيّ شعرًا ونثرًا، وأدواتُه القياسيّةُ : همزةُ الاستفهام ، وحرفُ العطف (أَم)، والمعنى الذي تُكسبه الهمزةُ (أَم) بمعادلتها هو (أَيُّ) ، والمقصودُ : أيُّ الشِّقَّينِ المتعادلينِ حصلَتْ له النسبةُ التي عُلِمَ حصولُها؟

وعدّ النحويّون والمفسرون كثيرًا ممّا يندرج تحت هذا الأسلوب قسماً آخر لا يمتّ للمعادلة بصلة و(أم) فيه منقطعة معناها خلص للإضراب وتقديرها بل والهمزة الإنكاريّة – غالبًا – وهو تقدير لا يطّرد في كل المواضع مهما تكلفوا له من التأويلات.

لقد وُظِّفَتْ هذه المعادلة بمعناها الأصلي كما أشار إليه قلّة من المفسرين واللغويين لتؤدِّيَ أغراضاً بلاغيّةً – غالباً – فخرج هذا الأسلوب في القرآن الكريم في مواضعَ إلى التسوية، وصيغتها العامّة: سواءٌ أكان هذا أم ذاك، والمعنى في التسويةِ بينَ المتعادلَيْنِ : سَواءٌ أَيُّهما كانَ.

وخَرَجَت المعادلة في كثيرٍ من مواضعها إلى التقريرِ، فمنها ما تكون محذوفةَ الطرفِ الأوّلِ ، والباقي – المذكورة الطرفين – على قسمين : الأوّل جاء المقرّر به بعد (أم) والثاني جاء المقرّر فيه بعد الهمزة .

وخرَجَت المعادلةُ إلى الإنكارِ، فكانَتْ على قِسمَيْنِ رئيسَيْنِ :

أوّلُهما : مُعادلةُ إنكارِ الوقوعِ، وتفيد الإبطال. وتأتي مذكورةَ الطرفينِ في مواضعَ ، والمعنى فيها : لا كانَ هذا ولا ذاكَ . أو تأتي محذوفةَ الطرفِ الأوَّلِ في مواضعَ أخرى تكررت (أم) في بعضها عدّة مراتٍ، والمعنى كسابقتها إلاّ أنّ المعادل الأوّل محذوف مقدّر .

وثانيهما : معادلةُ إنكارِ الواقعِ (الإنكار التوبيخيّ). ومعناها: لا ينبغي أن يكون هذا ولا ذاك، إلاّ أنّ جميع أمثلتها محذوفة الطرف الأوّل عدا موضعين اختلف فيهما.

وجاءَتْ معادَلاتٍ على أصلِ الوضعِ يُرادُ بها الاستفهامُ الحقيقيُّ لطلب التعيينِ، وجاءت أخرى عادَلَتْ (أَم) فيها غيرَ الهمزةِ، و تكرَّرَتْ أداةُ استفهام ثانية في هذا القسم الأخير بعد الهمزة لتدلَّ على أنّ المعنى ليسَ كما هو مع الهمزةِ بل هو متمحِّضٌ لعطفِ الجملة الاستفهاميّة الثانية على الأُولَى على سبيل الترقِّي في الاستفهام.

a semantic study for equivalent questioning

Dr. Sulaf Mustafa Kamil
Iraqi University / department of Arabic language / College of Education

Abstract :

equivalent questioning is (a complex sentence of two parts, preceded by a particle - usually Al- hamza, followed by what is asked about which is the first equivalent. and the second part is preceded by - the equivalent (Am), and the known predicate is often between the two equivalents, and the purpose of a sentence is to identify one of the equivalent).

This construction is common in the Qur`an debate, and the standard particles are : Al-hamza for questioning, & (Am) for Conjunctions. The intended meaning is: (Which of the two equivalent parts is to be identified). Many grammarians considered many of sentinces falings under this category of structure as another division, that is entirely not related to the equivalence, & the particles (Am) as actually meaning (but) whith denial! This equivalence is used in it's original meaning and for rhetorical purposes - often - in the Quran, such as equality, denial and assertion.

المقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، وبعد:

لمّا كان الله تعالى هو وحده الذي أحاط بكلّ شيء علمًا، ولمّا كانت اللغة تمثّلُ انعكاسًا للمدركات،كان لابدّ أن تكون هناك فجوة بين اللغة من حيث قصورها وبين الحقائق العلويّة التي لا يحيط بها الإدراك. إزاء ذلك شاء الله تعالى أن يقرّب إلى الناس تلك الحقائق بإلهام الإنسان من المفردات ما يقرّبه من التعبير عن المعاني الدقيقة، وبإفهامه من طريق ضرب الأمثال، وسوق الحجج والبراهين بأساليب إقناعيّة جدليّة، فتنعكس تلك المقاصد العلويّة على النفوس بقدر ما لها من صفاء الإدراك وقوّة الاستعداد ، ويظلّ الاقتراب من الفهم الكامل للنصّ متفاوتًا حتّى تقوم الساعة وتنجليَ الحقائق كاملة . ومن هنا فإنّ البحث اللغويّ لا يفتأ يمدّنا بالجديد من أسرار هذه اللغة وبلاغتها وتفنّنها في وصفها ومحاجّتها وأمرها ونهيها.

وهذه الدراسة تتناول جانبًا من جوانب الدرس اللغويّ الذي شغل العقليّة العربيّة ولايزال، يتعلّق بأداة تستعمل في أسلوبٍ جدليٍّ شائعٍ - أسلوب الاستفهام التصوّريّ- هي (أم) العاطفة، عرضتُ في المبحث الأوّل النظريّ منها لجهود السابقين في سبر أغوار النصوص والشواهد بحروفها وألفاظها ومعانيها واستخراج التقسيمات وتقعيد الفروق وبيان المشتبهات؛ فقدّمت أولًا آراء النحويّين فيما يتعلّق بأدوات الاستفهام التصوري القياسيّة : همزة الاستفهام ، وحرف العطف (أم)، والخلاف القائم في معانيها والقول بالانقطاع فيها وأدلّته ومخالفيه وردودهم، وكان اعتمادي على كتاب (مغني اللبيب)، و(بدائع الفوائد)، و(همع الهوامع) في صياغة ذلك المبحث، وعرضت فيما بعد لأمثلةٍ مما ورد في القرآن الكريم والشواهد الشعريّة من استعمالات جاءت فيها (أم) معادلةً للهمزة تحقيقًا، أو منقطعةً عند النحاة فيما تعارفوا عليه، متصلةً عند بعضهم تقديرًا، واجتهدت قدر وسعي في الاختيار والردّ والاختصار، واستعنت في جلّ المواضع القرآنيّة بتفسير (البحر المحيط) لمعرفة الشائع من الآراء، ثمّ سقت الآراء المتفرّدة من (الكشّاف) و(نظم الدرر) غالباً. واستخلصت نتيجة توفيقيَّة لاستعمال (أم) في المعادلة الاستفهاميّة بعيدًا عن مفهوم الانقطاع الذي لا يقوم الدليل عليه ولا يشهد العقل بصحته، وكان المبحث الثاني التطبيقيّ مقسّمًا على أنواع المعادلة الاستفهامية التي اقترحتها الدراسة؛ فكان القسم الأوّل في مجيء (أم) لمعادلة التسوية، والثاني لمعادلة الاستفهام الحقيقيّ والثالث لمعادلة التقرير بأنواعها، والرابع لمعادلة الإنكار، والخامس للمعادلة التي حذف طرفها الأول وقيل بانقطاع (أم) فيها عن السياق، ثمّ ختمت بالمعادلة بغير همزة الاستفهام من الأدوات، ونتائج البحث .

تمهيد

في بيان أَدَوات معادلة الاستفهام التصوريّ و مصطلحاتها

أَوَّلًا: المعادَلةُ لغةً واصطلاحًا:

المعادلة لغةً: مصدر للفعل الرباعيّ (عادَلَ)، وردت في المعجمات بمعنى المساواة والمماثلة ، فمن ذلك ما ذكره الخليل : «وعدلت فلاناً بفلان، أعدل به، وفلان يعادل فلاناً، وإن قلت يعدله فحسن.... العدلان: الحملان على الدابّة من الجانبين....عدل أحدهما بالآخر في الاستواء كي لا يرجح احدهما

بصاحبه»[1]. وفي لسان العرب : «عدل الشيء يعدل عدلاً وعادله إذا وازنه ...وقيل : العدل تقويمك الشيء بالشيء من غير جنسه»[2].

وفي الاصطلاح لم تخرج المادّة عن أصلها اللغويّ وكان أوّل من ذكرها سيبويه في كتابه في باب (أم) و(أو)، بقوله: «وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأوّل، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما»[3].

وذكر ابن السرّاج هذه المادّة في الباب نفسه قائلاً: «و(أو) لا تعادل الألف»[4].

وأخذ الاصطلاح شيئاً من الوضوح عند عليّ بن محمّد الهرويّ، إذ ذكر في باب مواضع (أم) أنّها «تكون معادِلة لألف الاستفهام...كقولك : أقام زيدٌ أم عمرٌو ؟،....فجعلت الألف مع احد الاسمين المسؤول عنهما و(أم) مع الآخر، فهذا معنى التعديل للألف»[5].

أمّا ابن هشام[6] فيبدو واضحاً من كلامه أنّه جعلها معادِلة لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، فكلّ منهما كالعِدل، أحد شقي الحمل .

أمّا اصطلاح (المعادَلة) كمصدر فلم تتعرّض له كتب قُدامَى النحويّين – بحسب استقرائي – لتبيّن المراد منه ، ولكن ذكره عبد القاهر الجرجانيّ في قوله: «ووضعوا الجملة من المبتدإ والخبر موضع الفعل والفاعل في نحو قوله تعالى: ((أدعوتموهم أم أنتم صامتون)) الأعراف / 193 ؛ لأنّ الأصل في المعادَلة أن تكون الثانية كالأولى نحو: أدعوتموهم أم صمتّم »[7]. وقد أكثر البقاعيّ من استخدامه في تفسيره على ما سنرى في المبحث الثاني في نصوصه الكثيرة التي سنوردها.

ويمكننا بهذا الاستعراض السريع صياغة تعريف اصطلاحيّ للمعادلة الاستفهامية، هو أنّها: جملة استفهاميّة مركّبة من شطرين، تتقدّمها أداة استفهاميّة – هي الهمزة غالباً ، يأتي بعدها المسؤول عنه وهو المعادل الأوّل، ويتقدّم الشطرَ الثانيَ – المفرد أو الجملة – (أم) المعادلة، ويتوسّط المعادلين – في الأكثر– الخبر الذي يعلم حصوله مسبّقاً، ويكون الغرض من الجملة تعيين أحد المعادلين اللذين يتأرجح الظنّ بينهما وإثبات النسبة المعلومة له دون الآخر.

وينبغي أن نعلم ان هذا المصطلح قد يرد عند بعض اللغويين كالسيوطيّ، مثلًا، في موضوع العلل النحويّة، في مثل قولهم: «التعادل فيه فروع منها ... فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتعادل»[8]، وهو غير مقصود في بحثنا هذا، وقد أفردت له الباحثة الدكتورة ابتسام ثابت محمد أطروحتها للدكتوراه متتبّعة مظانّ المصطلح بشكل وافٍ .

ويَرِدُ له ذِكرٌ أيضًا في الأدب الحديث؛ إذ يكثر النقّاد من ذكر (المعادِل الموضوعيّ)، وهو «مقابل لغويّ للواقع المادّيّ»[9] ، وتذكر المعادَلة على أنّها «نوع من المطابقة بين سيميائيّتين ، بحيث نتعرّف عليها من خلال الطريقة التي يتمّ بها النظر إلى السيميائيّتين»[10].

(1) العين 609
(2) لسان العرب62/ 10
(3) الكتاب 170/ 3
(4) الأصول في النحو 214/ 2
(5) الأزهيّة في علم الحروف 124
(6) ينظر: مغني اللبيب (طبعة الكويت) 267/ 1
(7) دلائل الإعجاز 219
(8) الأشباه والنظائر 254–253/ 1
(9) معجم المصطلحات الأدبيّة المعاصرة 148
(10) المصدر نفسه 147

ولا يغيب عن أذهاننا الاستخدام الرياضيّ لهذا المصطلح على قربه من الاستخدام النحويّ؛ إذ تحوي المعادلة الرياضيّة طرفين بينهما علامة مساواة، في كلّ منهما عبارة جبريّة، وفي أحدهما مجهول يراد إيجاد قيمته عن طريق حلّ المعادلة بالطرق المعلومة عند أهل الشأن .

إنّ غموض مفهوم المعادلة الاستفهاميّة وأساليب استعمالها في القرآن حدا ببعض المستشرقين إلى أن يتوجّه بالطعن على القرآن مدّعيًا أنّ الآيات الثماني الأولى من سورة الكهف مقحمة على النص القرآني، وإلاّ فأين البديل التناوبيّ لقوله تعالى : ((أم حسبت أنّ أصحاب الكهف)) الكهف/ 9، هذا ما ادّعاه نولدكه ومن سار على نهجه من الباحثين[1].

وأخيراً نكتفي للتدليل على صعوبة مادّة هذا البحث بالتسمية التي ابتدعها الباحث أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهريّ لمقال له بعنوان (صداع العقول.. أداة (أم) ومعناها الوضعيّ)[2]، تناول الخصومة النحويّة بأسلوب طريف ووعد بتقديم النتائج في قابلٍ لم أر له تحقّقًا. فما كان من صواب في بحثنا فهو من فضل الله على العلماء الذين نقلتُ عنهم، وما كان فيه من خطإٍ فهو من نزغات الشيطان، وبالله نستعيذ وعليه نتوكّل .

ثانيًا: همزة الاستفهام في النّحو :

ذكر ابن هشام[3] أنّ الهمزة أصل أدوات الاستفهام في النّحو ولهذا خُصّت بأحكام:

أحدها: جواز حذفها سواء أتقدّمت على (أم) أم لم تتقدّم، كقول عمر بن أبي ربيعة[4] :

بدا لي منها معصمٌ حين جَمّرَتْ
وكفٌّ خضيبٌ زيِّنت ببنانِ
فوالله ما أدري وإنْ كنتُ داريًا
بسبعٍ رمَينَ الجمرَ أم بثَمانِ

أي أبِسبعٍ رمينَ ...

والأخفش قاسَ ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله تعالى: ((وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ)) ؟ الشّعراء/ 22 ، وقوله تعالى: ((هَذَا رَبِّي؟)) في ثلاثة مواضع[5]. والمحقّقون على أنّه خبر[6]. وقرأ ابن محيصن[7] ((سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَنْذَرْتَهُم أم لم تُنذِرهم)) البقرة/ 6 ، بحذف الهمزة لدلالة (أم) عليها.

الثاني: أنّها ترد لطلب التصوّر، نحو : أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟، ولطلب التصديق، نحو: أزيدٌ قائمٌ؟، و(هل) مختصّة بطلب التصديق، نحو : هل قام زيدٌ؟، وبقيّة الأدوات مختصّة بالتصوّر.

الثالث: أنّها تدخل على الإثبات -كما تقدّم-، وعلى النفي نحو: ((ألم نشرَحْ لك صدرَك؟)) الشّرح/ 1، وقوله[8]:

ألا اصطبارَ لِسَلمى أم لها جَلَدٌ
إذا أُلاقي الذي لاقاهُ أمثالي

ذكره بعضهم وهو منتقض بـ (أم)؛ فإنّها تشاركها في ذلك، تقول : أقام زيدٌ أم لم يقُم؟ .

الرابع : تمام التصدير[9] بدليلين:

أحدهما: أنّها لا تذكر بعد (أم) التي لِلإضراب كما يُذكر غيرها؛ فلا تقول : أقامَ زيدٌ أم أقعَد؟، وتقول : أم هل قعد؟.

---

(1) ينظر: القرآن بين اللغة والواقع 95
(2) ينظر: مجلّة الدراسات اللغويّة 243
(3) يُنظر :مغني اللبيب 1 / 43-38
(4) البيت له في ديوانه 266
(5) يُنظر : معاني القرآن للأخفش 461/ 2 ، 306/ 1
(6) أي خبرٌ لا إنشاءٌ و لا وجود لهمزةٍ محذوفةٍ
(7) مختصر شواذّ ابن خالويه 2
(8) البيت لقيس بن ذريح في ديوانه 178
(9) أي لها الصّدارة في الكلام

والثاني: أنّها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ (ثمّ) قدِّمت على العاطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير، نحو: ((أوَ لمْ ينظروا؟)) الأعراف/ 185، ((أفلم يسيروا؟)) محمَّد / 10، ((أثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به؟)) يونس / 51، وأخواتها تتأخّر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو: ((فهل يُهلَك إلا القوم الفاسقون)) الأحقاف / 35، هذا مذهب سيبويه[1] والجمهور، وخالفهم جماعة أوّلهم الزمخشريّ[2]، زعموا أنّ الهمزة في تلك المواضع في محلِّها الأصليّ وأنّ العطف على جملة مقدَّرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التقدير في ((أفلم يسيروا)) محمّد / 10: أمَكَثوا فلم يسيروا؟.

ثالثًا: (أم) عندَ النَّحويِّينَ:

(أم) حرف مهمل من حروف المعاني وهي عند اللغويّين على أربعة أقسام ذكرها المراديّ[3]، وأوردها ابن هشام أيضًا كالآتي[4]:

1 – أن تكون متّصلة، وهي منحصرة في نوعين؛ وذلك لأنّها إمّا أن تتقدّم عليها همزة التسوية، نحو: ((سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم)) المنافقون / 6، «وربّما توهِّم أنّ المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالي) و(ما أدري) و(ليت شعري) ونحوهنّ. والضابط أنّها الهمزة الداخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها ....نحو: ما أبالي أقمت أم قعدت»[5]. أو تتقدّم عليها همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين، نحو: أزيدٌ في الدار أم عمرٌو؟. وإنّما سمّيت في النوعين متّصلة لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمّى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأوّل، والاستفهام في النوع الثاني.

2 – أن تكون منقطعة، وهي ثلاثة أنواع: مسبوقة بالخبر المحض، نحو: ((تنزيل الكتاب لا ريب فيه من ربّ العالمين * أم يقولون افتراه)) السجدة / 2 – 3، ومسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو: ((ألَهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدٍ يبطشون بها)) الأعراف / 195، إذ الهمزة في ذلك للإنكار فهي بمنزلة النفي والمتّصلة لا تقع بعده، ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو: ((هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور)) الرعد/ 16، وهذه تدخل على سائر أسماء الاستفهام في الأصحّ، ولا تدخل على الهمزة.

3 – أن تقع زائدة، ذكر ذلك أبو زيد الأنصاريّ[6]، وقال في قوله تعالى: ((أفلا تُبصِرونَ * أم أنا خيرٌ)) الزّخرف / 51– 52: إنّ التقدير: أفلا تبصرون أنا خيرٌ. والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جُؤيّة[7]:

يا ليتَ شِعري ولا مَنجى من الهَرَمِ
أم هل على العَيشِ بعد الشَّيبِ من نَدمِ

(1) يُنظر: الكتاب 3/ 187
(2) يُنظر: الكشّاف 2/ 479
(3) يُنظر: الجنى الداني 225.
(4) يُنظر: مغني اللبيب 1/ 90 – 106.
(5) مغني اللبيب 1/ 44، وقال محقّق (المغني) عبد اللطيف محمّد الخطيب: «ذهب الدماميني إلى أنّ الظاهر أنّ الهمزة الواقعة بعد (ما أدري) و(ليت شعري) للاستفهام لا للتسوية والذي عليه سيبويه والمبرّد أنّها للتسوية». هامش تحقيق (مغني اللبيب) – طبعة الكويت 1/ 90.
(6) يُنظر: الجنى الداني 226
(7) يُنظر: خزانة الأدب 8/ 161، وشرح أبيات مغني اللبيب 1/ 284

4 – أن تكون للتَّعريف، نُقلَت عن طيّئ وعن حمير، ومنه قول الشاعر[1] :

ذاك خَليلي و ذو يُواصِلُني

يَرمي ورائي بامسَهمِ وامسَلِمَة

وفي الحديثِ: ((ليسَ من امبِرِّ امصِيامُ في امسَفَرِ))[2]. وقيل إنّ هذه اللغة مختصّة بالأسماء التي لا تُدغَمُ لامُ التّعريف في أوّلها، ولعلّ ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم .

هذا ما ذكرَهُ ابن هشام ، و أَرَى أَنّه يَرِدُ عليه عَدّ (ام) الَّتي للتّعريف و همزتُها همزةُ وَصلٍ مِن أقسام (أم) التي همزتُها همزةُ قَطعٍ. و يُلاحظُ أَنّ (ام) عند ابن هشام في القسمين الأخيرين ليست من حروف العطف، فلا تدخل في نطاق البحث.

المبحث الأوّل: أقوال النحويين في معاني (أم)، المتصلة والمنقطعة، والخلاف فيها

أورد أبو البقاء الكفويّ [3] مقارنة عامة بين قسمي (أم): (المتصلة والمنقطعة) ملخّصها في معجم حروف المعاني في القرآن الكريم[4] كالآتي :

المتّصلة	المنقطعة
لطلب التصوّر	لطلب التصديق
تفيد معنى الاستفهام أو لازمه وهو التسوية	تفيد معنيين غالباً هما الإضراب والاستفهام
ما قبلها لا يكون إلاّ استفهاماً	ما قبلها يكون استفهاماً وغيره
ما بعدها يكون مفرداً وجملة	ما بعدها لا يكون إلاّ جملة
إذا احتاجت لجواب يكون بالتعيين	تجاب بـ(نعم) أو بـ(لا)

(1) البيت لبُجَير بن عنمة الطّائيّ وهو في (شرح أبيات مغني اللبيب) 1/ 287

(2) يُنظر: النّهاية في غريب الحديث و الأثر 3/ 42

(3) يُنظر: الكلّيّات 182

(4) معجم حروف المعاني في القرآن الكريم 354

وفصّل ابن هشام الفرق بين نوعي المتّصلة (التسوية والتعيين) من أربعة أوجه[5]:

أوّلها وثانيها: أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقّ جوابًا لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام، وأنّ الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنّه خبر، وليست تلك كذلك لأن الاستفهام معها على حقيقته.

والثالث والرابع: أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلاّ بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلاّ في تأويل المفردين وتكونان فعليّتين كما تقدّم، واسميّتين كقوله:

ولَسْتُ أُبالي بَعدَ فَقْدِي مالِكًا

أَمَوتي ناءٍ أم هو الآنَ واقعُ[6]

ومختلفتين نحو: ((سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون)) الأعراف/ 193 ، و(أم) الأخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها، نحو: ((أأنتم أشدّ خلقًا أم السماء)) النازعات/ 27. وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين وتكونان أيضا فعليّتين كقوله[7]:

فقُمتُ للطيفِ مرتاعًا فأرَّقَني

فقُلتُ أهي سَرَت أم عادَني حُلمُ

وذلك على الأرجح في (هي) من أنّها فاعل بمحذوف يفسّره (سرت)، واسميّتين كقوله[8]:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كُنْتُ داريًا

شعيثُ ابنُ سهم أم شعيثُ ابنُ منقرِ

الأصل أشعيث بالهمز في أوّله والتنوين في آخره، فحذفهما للضرورة، والمعنى: ما أدري أيُّ

(5) ينظر: مغني اللبيب 1/ 91

(6) البيت لمتمّم بن نويرة في ديوانه 105

(7) البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب 5/ 244.

(8) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه 37

النسبين هو الصحيح[1]. وبين المختلفتين، نحو: ((أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون)) الواقعة/ 59 ، وذلك أيضًا على الأرجح من كون (أنتم) فاعلاً.

و(أم) المتّصلة التي تستحقّ الجواب إنّما تجاب بالتعيين لأنّها سؤال عنه، فإذا قيل : أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟ ، قيل في الجواب: زيدٌ ، أو قيل : عمرٌو، ولا يقال: لا، ولا : نعم .

ويلاحظ أنّ ابن هشام يذهب الى القول بأنّ الضمير أو الاسم بعد همزة الاستفهام فاعل لفعل محذوف والجملة فعليّة لا اسمية، ومثله يقول السيوطيّ معلّلاً : «والأرجح الفعليّة؛ لأنّ طلب الهمزة للفعل أقوى فهي به أولى ... فمتى قامت قرينة ناصّة على أنّ السؤال عن المسند إليه تعيّنت الاسميّة، أو عن المسند تعيّنت الفعليّة، وإلاّ فالأمر على الاحتمال وترجح الفعليّة»[2].

الخلاف في معنى (أم) المتّصلة:

تعرّض المراديّ للخلاف في معنى (أم) المتّصلة بقوله : «ذكر النحّاس في (أم) هذه خلافًا، وأنّ أبا عبيدة ذهب إلى أنّها بمعنى الهمزة، فإذا قال: أقام زيدٌ أم عمرٌو؟، فالمعنى: أعمرٌو قام؟ فيصير على مذهبه استفهامين. وقال محمّد بن مسعود الغزنيّ في البديع: إنّ (أم) ليست بحرف عطف. وكونها حرف عطف هو مذهب الجمهور، وذهب ابن كيسان إلى أنّ أصلها (أو) والميم بدل من الواو»[3]،

(1) ما ذُكر من أنّ الهمزة هنا للتعيين لا التسوية رغم وقوعها بعد (ما أدري) سببه أنّ البيت سيق للهجاء وأراد الشاعر أن يقول إنّ القبيلة لا تستقرّ على أبٍ فبعض يعزوها إلى منقر وبعض يعزوها إلى سهم ولم يرد أنّ علمه مستوٍ في الطرفين والمعنى: ما أدري جواب هذا السؤال.

(2) الأشباه والنظائر في النحو 46/ 7

(3) الجنى الداني 34. وينظر: ابن كيسان النحويّ 123.

إلاّ أنّ أبا حيّان ردّ الدعوى الأخيرة بأنّ التقدير مع (أو): (أحد)، ومع (أم) : (أيّ)[4]، وهذا التقدير هو المتعارف عليه عند النحويّين والمفسّرين، إذ قال ابن القيِّم :» فـ(أم) هذه مشربة معنى (أيّ)، فإذا قلت : أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟، كأنّك قلت: أيّ هذين عندك؟؛ ولذلك تعيّن الجواب بأحدهما أو بنفيهما أو بإثباتهما، ولو قلت: نعم، أو: لا ، كان خُلفاً من الكلام، وهذا بخلاف (أو) فإنّك إذا قلت: أزيدٌ عندك أو عمرٌو؟، كنت سائلاً عن كون أحدهما عنده بخبر معيّن، فكأنّك قلت: أعندك أحدهما؟، فيتعين الجواب بـ(نعم)، أو (لا)»[5] .

وذُكر أنّ «هذا المعنى قائم فيها حتّى إذا سبقتها همزة التسوية؛ إذ كان قولك: سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت، يؤدّي معنى: سواءٌ عليّ أيّهما كان»[6]، إلّا أنّه لا يتطلّب جواباً لكونه خبراً ، والجواب عند النحويّين في الحالة الأولى يكون بالتعيين فحسب، لكنّ قوله – أي ابن القيِّم – : (أو بإثباتهما) فيه نظر من حيث أنّك لا تسأل : أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟، وفي ذهنك أنّهما يمكن أن يكونا موجودين معاً وإلاّ لسألت بالواو، بل لا يُستفهم بـ(أم) إلاّ عن شيئين أحدهما فقط يمكن أن يكون ثابتًا عند المتكلّم، وهذا هو التصوّر الذي نصّ النحويّون على استعمال (أم) المتّصلة فيه .

الخلاف في معنى (أم) المنقطعة :

نقل ابن هشام [7] الخلاف في ذلك و أنّ معنى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها عند اللغويّين الإضراب بمعنى (بل)، ثمّ تارة تكون له مجرّدًا، وتارة تتضمّن مع ذلك استفهاماً – إنكاريّاً أو

(4) همع الهوامع 5/ 238

(5) بدائع الفوائد 203/ 1

(6) المقاصد الشافية 5/ 106

(7) يُنظر: مغني اللبيب 98-97/ 1.

طلبيّاً- على خلاف بين البصريّين والكوفيّين.

إذ نقل ابن الشجريّ[1] عن جميع البصريّين أنّها أبدًا بمعنى (بل) والهمزة جميعًا، ومن ذلك قولهم: إنّها لإبلٌ أم شاءٌ؟ التقدير: بل أهي شاءٌ؟ وأنّ الكوفيّين خالفوهم في ذلك، فقال الفرّاء: «ربّما جعلت العرب (أم) إذا سبقها استفهامٌ- لا تصلح (أيّ) فيه- على جهة (بل)، فيقولون : هل لك قبلنا حقٌّ أم أنت رجل معروفٌ بالظّلم، يريدون: بل أنت» [2] ، إذ يلزم البصريّين دعوى التوكيد في نحو: ((أم هل تستوى الظلمات)) الرّعد/ 16 ،ونحو : ((أم ماذا كنتم تعملون)) النّمل/ 84، ونحو: ((أم منْ هذا الذى هو جندٌ لكم))الملك/ 20، لأنّ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام.

وأمّا ابو حيّان فيجيز دخول الاستفهام المضمّن بـ(أم) على استفهام آخر، ويرى أنّ (هل) وإن نابت عن همزة الاستفهام في كثير من المواضع فقد جامعتها في قول الشاعر[3] :

أهَل رأونا بوادي القفرِ ذي الأكمِ

وإذا جامعتها مع التصريح بها فلأنّ تجامعها مع (أم) المتضمّنة لها أولى ، و (هل) بعد (أم) المنقطعة يجوز أن يؤتى بها لشبهها بالأدوات الاسميّة التي للاستفهام في عدم الأصالة فيه، كقوله: ((أمّن يملك السمع والأبصار)) يونس/ 31 ، ويجوز أن لا يؤتى بها بعد (أم) المنقطعة، لأنّ (أم) تتضمّنها، فلم يكونوا ليجمعوا بين (أم) والهمزة لذلك[4].

وذكر الدكتور فاضل السامرائيّ أنّ (هل) في الشاهد المذكور: (أهل رأونا...) بمعنى (قد) في الاستفهام خاصّة أي: أقد رأونا...؟ ومثلها في قوله تعالى : ((هل أتى على الإنسان حينٌ من الدّهرِ)) الإنسان / 1 [5] .

واختلف في كون (أم) المنقطعة من حروف العطف أو ليس منها، فقال المراديّ: «فإن قلت: فـ(أم) المنقطعة هل هي عاطفة أو ليست بعاطفة؟ قلت: المغاربة يقولون: إنّها ليست عاطفة، لا في مفرد، ولا في جملة. وذكر ابن مالك أنّها قد تعطف المفرد، كقول العرب: إنها لإبل أم شاء. قال : فـ (أم) هنا لمجرّد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها» [6] .

ويبدو أنّ أصل القول بأنّ (أم) المنقطعة تكون بمعنى (بل) يعود الى قراءة مجاهد: ((بل هم قوم طاغون)) للآية : ((أم تأمرهم أحلامهم بهذا أم هم قوم طاغون)) الطور/ 32، حيث أوردها ابن جنّي قائلًا: «هذا هو الموضع الذي يقول أصحابنا فيه: إنّ (أم) المنقطعة بمعنى (بل) للترك والتحوّل إلاّ أنّ ما بعد (بل) متيقّن وما بعد (أم) مشكوك فيه، مسؤول عنه»[7].

أما الزجّاجيّ فقد ذهب إلى مثل رأي ابن كيسان من جواز كونها بمعنى (أو)، كقوله تعالى: ((أأمنتم من فى السماء أن يخسف بكم الأرض))، ((أم أمنتم من فى السماء أن يرسلَ عليكم حاصبًا)) الملك/ 17-16 أي: أو أمنتم؟ وكذلك هي عند أهل اللغة وكذلك قال المفسّرون[8].

---

(1) يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ 108/ 3.

(2) (معاني القرآن) للفرّاء 72/ 1.

(3) عجز بيت لزيد الخيل ، و هو في ديوانه 155 ، و صدره :

سائلْ فوارس يربوعٍ بشدّتنا

(4) يُنظر: البحر المحيط 371/ 6

(5) معاني النحو 4 / 618 – 619

(6) الجنى الداني 34 . وينظر : شرح التسهيل 362/ 3

(7) المحتسب 291/ 1 .

(8) ينظر: حروف المعاني 48

وذهب أبو عبيدة الى أنّها كالهمزة مطلقا[1] – كما ذهب الى ذلك في المتّصلة – لكنّه أشار إلى أنّ مجاز (أم) الواو في قوله تعالى: ((أم يقولون افتراه * قل فأتوا بسورة مثله)) يونس/ 37– 38 »[2] وقال في قول الأخطل[3]:

كذبَتْكَ عينُكَ أم رأيتَ بواسطٍ

غلسَ الظلامِ من الربابِ خيالا

إنّ المعنى: هل رأيت ؟»[4] .

والعلماء يستشهدون به على حذف الهمزة، إذ ذكر المبرّد أنّه يجوز أن يكون المعنى: أكذبتك عينك؟ ويجوز أن يكون ابتدأ: كذبتك عينك، ثمّ أدركه الشكّ فاستفهم[5]. وأجاز سيبويه فيها الاتّصال والانقطاع أيضًا[6].

وقد كان لابن القيِّم رأي يخالف هذه الأقوال السابقة، إذ ردّها بقوله: «وأمّا (أم) التي للإضراب وهي المنقطعة فإنّه قد تكون (أم) إضرابًا، ولكن ليس بمنزلة (بل) كما زعم بعضهم ولكن إذا مضى كلامك على اليقين ثمّ أدركك الشكّ، مثل قولهم : إنّها لإبل أم شاء، كأنّك أضربت عن اليقين ورجعت إلى الاستفهام حين أدركك الشكّ. فهذا ونحوه يدلّك على أنّ الكلام بعدها استفهام محض، وأنّه لا يقدّر بـ(بل) وحدها، ولا يقدّر أيضا بالهمزة وحدها، إذ لو قدّر بالهمزة وحدها لم يكن بينه وبين الأوّل علاقة؛ لأنّ الأوّل خبر و (أم) المقدّرة بالهمزة وحدها لا تكون إلاّ بعد استفهام»[7].

(1) همع الهوامع 5/ 243
(2) ينظر: مجاز القرآن 1/ 278
(3) ديوانه 385
(4) مغني اللبيب 1/ 97–98
(5) يُنظر : المقتضب 3/ 295
(6) يُنظر : الكتاب 3/ 485
(7) بدائع الفوائد 1/ 205–206

وذكر رأيه الذى تابع فيه أبا القاسم السهيليّ[8] – كما صرّح بنفسه – قائلًا: «والحقّ أن يقال إنّها على بابها وأصلها الأوّل من المعادلة والاستفهام حيث وقعت وإن لم يكن قبلها أداة استفهام في اللفظ وتقديرها بـ(بل) والهمزة خارج عن أصول اللغة العربيّة، فإنّ (أم) للاستفهام و(بل) للإضراب ويا بُعدَ ما بينهما، والحروف لا يقوم بعضها مقام بعض على أصحّ الطريقتين، وهي طريقة إمام الصناعة[9] والمحقّقين من أتباعه. واعلم أنّ ورود (أم) هذه على قسمين :

أحدهما: ما تقدّمه استفهام صريح بالهمزة، وحكمها ما تقدّم وهو الأصل.

والثاني: ورودها مبتدأة مجرّدة من استفهام لفظيّ سابق عليها، نحو قوله تعالى: ((أم حسبت أنّ أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجبًا)) الكهف/ 9 ، وقوله: ((أم يقولون شاعر نتربّص به)) الطور/ 30. وهو كثير جدًّا تجد فيه (أم) مبتدءًا بها ليس قبلها استفهام في اللفظ، وليس هذا استفهام استعلام بل تقريع وتوبيخ وإنكار وليس بإخبار، فهو إذًا متضمّن لاستفهام سابق مدلول عليه بقوّة الكلام وسياقه ودلّت (أم) عليه لأنّها لا تكون إلاّ بعد تقدّم استفهام، كأنّه يقول: أيقولون صادقٌ أم يقولون شاعرٌ؟....وهذا يظهر كلّ الظهور فيما إذا كان الذي دخلت عليه (أم) له ضدٌّ وقد حصل التردّد بينهما فإذا ذكر أحدهما استغني به عن ذكر الآخر؛ لأنّ الضدّ يخطر بالقلب وهو عند شعوره بضدِّه، فإذا قلت: ما لي لا أرى زيدًا أم هو في الأموات؟، كان المعنى الذي لا معنى للكلام سواه: أحيٌّ هو أم في الأموات؟ ... وتأمّل

(8) ينظر : نتائج الفكر205
(9) يقصد سيبويه

كيف يذكر سبحانه القسم الذي يظنّونه ويزعمونه، فينكره عليهم وأنّه ممّا لا ينبغي أن يكون، ويترك ذكر القسم الآخر الذي لا يذهبون إليه، فتردّد الكلام بين قسمين، فيصرّح بإنكار أحدهما وهو الذي سيق لإنكاره، ويكتفي منه بذكر الآخر، وهذه طريقة بديعة عجيبة في القرآن ... وهي من باب الاكتفاء عن غير الأهمّ بذكر الأهمّ لدلالته عليه»[1].

يتّضح من هذا أنّ ابن القيِّم يجعل (أم) المنقطعة عند النحويّين بمعنى (أيّ) كما هو الحال في المتّصلة مطلقًا، وسنناقش ذلك بالدليل بعد قليل.

الفروق النحويّة بين جملتَي (أم) المتّصلة والمنقطعة:

ذكر الرضيّ الضوابط الآتية للتفريق[2] :

1. المتّصلة يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فإنّه لايليها إلاّ الجملة ظاهرة الجزأين أو مقدّرًا أحدهما، نحو: إنها لإبلٌ أم شاءٌ[3].

فإذا ولي المتّصلة مفرد فالأولى أن يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها، لتكون (أم) مع الهمزة بتأويل (أيّ)، والمفردان بعدهما بتأويل المضاف إليه (أيّ)، وتجوز المخالفة بين ما ولياهما، نحو:

أعندك زيدٌ أم عمرٌو؟ جوازًا حسنًا كما قال سيبويه[4]، لكنّ المعادلة أحسن .

2. وإن ولي (أم) والهمزة جملتان مشتركتان في أحد الجزأين، فإن كانتا فعليّتين مشتركتين في الفاعل، نحو: أقمت أم قعدت؟، فهي متّصلة، ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة، نحو: أقام زيد أم تكلّم؟ .

3. وإن كانتا فعليّتين متساويتي النظم، مشتركتين في الفعل، نحو: أقام زيدٌ أم قام عمرٌو؟، أو اسميّتين كذلك مشتركتين في جزء، نحو: أزيدٌ قائمٌ أم هو قاعدٌ، و: أزيدٌ أخي أم عمرٌو هو، فالأولى أنّ (أم) في الصور الثلاث منقطعة، لأنّك كنت قادرًا على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتّصال ، فعدولك إلى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال.

وأمّا في الفعليّتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما، لأنّ كلّ فعل لا بدّ له من فاعل.

4. وإن جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين في جزء، نحو: أزيدٌ قائمٌ، أم عمرٌو قاعدٌ، فالمتأخّرون على أنّها منفصلة لا غير، وابن الحاجب جوّز الأمرين، فإن كانت متّصلة فالمعنى: أيّ هذين الأمرين كان؟ وليس ما ذهب إليه ببعيد.

فعلى هذا، إن كان بعد (أم) مفرد لفظًا وتقديرًا، فهي متّصلة قولاً واحدًا، وقبلها الهمزة في الأغلب لفظًا أو تقديرًا، وإن كان بعدها جملة فإن لم يكن قبلها الهمزة لا ظاهرة ولا مقدرة فهي منقطعة قولاً واحدًا.

مناقشة آراء النحويّين :

إنّ تأمّل هذه الضوابط وتطرّق الاحتمال اليها ،وتأمّل اضطراب الأقوال في معنى (أم) حالَي الاتّصال والانقطاع يجعل الدارس يدرك تميّز رأي العلاّمة السهيليّ الذي تابعه ابن القيِّم فيه بعدّة ميّزات، يمكن تلخيصها كالآتي:

---

(1) بدائع الفوائد 1/206-209

(2) شرح الرضّي على كافية ابن الحاجب 6/177-179

(3) قال ابن هشام :» لا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد ولهذا قدّروا المبتدأ في(إنها لإبل أم شاء)، وخرق ابن مالك إجماع النحويّين فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدإ، وزعم أنّها تعطف المفردات كـ(بل)». المغني (طبعة بيروت) 1/100. وينظر: شرح التسهيل 3/362

(4) ينظر : الكتاب 3/170

1- قال النحويون باشتراك (أم) بين معنيين ليس لهما أصل واحد، وردّها هو إلى معنى واحد هو المعادلة لا غير. والحقّ أنّ أحداً من النحويّين لم يبحث في أصل هذه الأداة غير ابن كيسان الذي أشار إلى أنّ أصلها (أو) أبدلت واوها ميمًا، فتحوّلت إلى معنىً يزيد عليها، ولا سيّما أنّه قد عهد إبدال الواو ميماً، فقد قالوا إنّ (فم) أصلها (فوه)، والميم بدل من الواو[1].

ووجه الشبه بينهما أنّ (أم) تتوسّط بين محتمل الوجود لشيئين، أحدهما، بالاستفهام كتوسّط (أو) بين اسمين محتملي الوجود[2]، وتأتي (أو) للإضراب، ومن ذلك: «قراءة أبي السمّال[3]: ((أوْ كلّما عاهدوا عهداً نبذه فريقٌ منهم)) البقرة / 100، قال أبو الفتح: معنى (أو) هنا: (بل) بمنزلة (أم) المنقطعة»[4].

وليس هذا هو الموضع الوحيد الذي جاءت فيه القراءة بـ (أوْ) بدلًا من (أوَ) بل هناك مواضع أخرى منها على سبيل المثال[5]: ((**أوَ أَمنَ أهلُ القُرى**)) الأعراف/ 98 ، وغيرها ممّا يشعر بقوّة الصلة بين الأداة المركّبة من (همزة الاستفهام وواو العطف): (أوَ) وبين (أوْ) العاطفة و(أم) التي تأتي للعطف والاستفهام معًا. ونشير هنا إلى « أنّ (أم) خاصّة بالعربيّة ابتدعتها لهذا المعنى - أي المعادلة - بخلاف (أو) كما ذكر برجشتراسر»[6].

ومع ما تميّز به هذا الرأي المشار إليه أوّل الكلام، يؤخذ عليه إطلاق القول بعدّ (أم) صنفًا واحدًا: معادِلةً تفيد استفهاماً محضًا، من غير تفسير دخولها على أدوات الاستفهام التي لا يصلح معها التقدير بـ(أيّ)، كقوله تعالى : ((فمن يجادلُ اللهَ عنهُم يومَ القيامةِ أم من يكونُ عليهمْ وكيلًا)) النساء/ 109.

2- تكلّف البصريّون في محاولة إثبات أنّ معنى المنقطعة أبداً (بل) والهمزة، ولم يلتفتوا إلى مخالفة هذا التأويل للقاعدة المطّردة التى أصّلوها في أحقّيّة الهمزة بالصدارة وتقدّمها على حروف العطف إذا جامعتها ، في حين اضطرّ الكوفيّون إلى القول بأنّها قد تأتي بمعنى (بل) وحدها أحيانًا، ثمّ اضطربت الأقوال في ضوابط مجيئها بهذا المعنى أو ذاك عندهم. ولم يحتج السهيليّ إلى أكثر من تقدير المعادل المحذوف ليتّسق الكلام على ما أقرّه من المعادلة مستبعداً أن تكون لها صلة بـ(بل)، لكنّه لم يفسّر لنا قراءة مجاهد بـ(بل) بدلاً من (أم) في قوله: ((أم هم قوم طاغون)) الطور/ 32 . والذي أراه أنّ هذه القراءة من قبيل التفسير الذي يراد به بيان الغرض المجازيّ من الاستفهام المتضمّن في (أم) وأنّ المراد منه التقرير بالمعادل الذي بعد (أم)، إذ «طرائق النظم في مثل هذا الاستفهام أن يزاوج بين المعادلَين، فأحياناً يكون ما بعد الهمزة هو المقرّر به أو المنكر، وأحياناً أخرى يكون العكس ، وأحيانًا يكون ما بعد الهمزة و(أم) منكرين»[7].

ويكثر مجيء (بل) بعد الاستفهام الإنكاريّ لتقرير حقيقة تصلح جواباً مكمّلاً لذلك الاستفهام وتأكيدًا للإنكار المتضمّن فيه، كقوله تعالى: ((أفعيينا بالخلق الأوّل بل هم فى لبسٍ

(1) ينظر: ابن كيسان النحويّ 123
(2) ينظر : همع الهوامع 238/ 5
(3) مختصر الشواذّ 8 .
(4) شرح التسهيل 363/ 3. وينظر: المحتسب 99/ 1.
(5) قرأ نافع وأبو جعفر وا بن عامر وابن كثير بإسكان الواو والباقون بالفتح . ينظر: شرح طيّبة النشر 235
(6) معاني النحو 626/ 4 . وينظر: التطوّر النحويّ -109 110.
(7) التفسير البلاغيّ للاستفهام في القرآن الكريم 64/ 4

من خلقٍ جديد)) ق/ 15. لكنّ مثل هذا التقدير لـ(أم) لا يصحّ إذا كان المعادل الذي بعد الهمزة هو المنكر، كقوله: ((أم له البنات ولكم البنون)) الطور/ 39. ويشهد لذلك ما رواه الطبريّ عن ابن جريج في قوله تعالى: ((أم تسألهم أجرًا فهم من مغرم مثقلون)) الطور/ 40، يقول: أسألت هؤلاء القوم على الإسلام أجرًا ؟ فقدّر (أم) هنا بالهمزة وحدها إذ كان ما بعدها منكرًا.

3- وضع النحويّون ضوابط لم تطّرد في كلامهم، إذ قال ابن هشام : إنّ المتّصلة لا تأتي بعد استفهامٍ بغير الهمزة ، وقد جاء في الحديث الشريف قولهﷺ لجابر رضي الله عنه: ((هل تزوجت بكراً أم ثيِّباً؟))[1]، والاستفهام هنا للتعيين؛ إذ لامعنى للإضراب فيه، ويدلّ عليه إجابة الصحابيّ بقوله : تزوّجتُ ثيِّباً .

كما قال أيضاً إنّ المتّصلة لا تأتي بعد همزة لا يراد بها الاستفهام (يعني الحقيقيّ)، كهمزة الإنكار، لكنّه يقول في بيت زهير[2]:

وما أدري وسوفَ إخالُ أدري

أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ

إنّ الهمزة فيه للتعيين لا للتسوية، واعتذر له الدماميني بأنّ الاستفهام مع المتجاهل حقيقيّ بحسب الادّعاء[3]، والحقّ أنّ معظم الاستفهام في القرآن إنّما أتى على سبيل إنزال المعلوم منزلة المجهول، فكيف نميّز بين استفهام الإنكار دون تجاهل وما أتى على سبيل التجاهل؟.

أما السهيليّ فقال في شرحه لقول الزجّاجيّ في كتاب الجمَل : «وقوله : أمّا (أم)، فلا يعطف بها إلاّ بعد استفهام: هو كما قال، إذا أردت المعادلة بين أمرين متساويين إمّا على جهة الاستفهام وإمّا على جهة التقرير أو التوبيخ»[4] . وما سنراه في الأمثلة القرآنيّة يشهد لقول السهيليّ ، ويثبت أصالة العطف بها، وأنّ معنى الاستفهام فيها أتى من كونها لا تأتي إلاّ بعد استفهامٍ ظاهرٍ مذكورٍ، أو مقدّرٍ محذوف، سواءٌ أكان حقيقيًّا أم مجازيًّا، ويفسّر لنا ما استشكله النحويّون من ورود أدوات الاستفهام بعدها، وما يلزم منه من الجمع بين أداتي استفهام؛ إذ إنّها حينئذٍ تتجرّد للعطف.

4- قال الصفّار: «إذا كانت الجملتان موجبتين قدّمتَ أيَّهما شئتَ، وإن كانت إحداهما منفيّة أخّرتها، فقلت: أقام زيدٌ أم لم يقم؟ ، ولا يجوز: ألم يقم أم لا، ولا : سواءٌ عليّ ألم تقم أم قمت؛ لأنّهم يقولون :سواءٌ عليّ أقمت أم لا ، يريدون: أم لم تقم، فيحذفون لدلالة الأوّل، فلا يجوز هذا: سواءٌ عليّ أم قمت ؛ لأنّه حذفٌ من غير دليل، فحملت سائر المواضع المنفيّة على هذا»[5].

وقد يرد على هذا بيت قيس بن ذريح[6] :

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلدٌ

إذا أُلاقي الذي لاقاهُ أمثالي

فقد قدّم الجملة المنفيّة وأخّر المثبتة مع أنّ شارح أبيات (المغني) ذكر أنّ (أم) هنا متّصلة[7].

5 – وذكر سيبويه أنّ (أم) في قولك: أزيدٌ عندك أم لا؟ منقطعة، كان عند السائل أنّ زيدًا عنده فاستفهم ثمّ أدركه مثل ذلك الظنّ في أنّه ليس عنده فقال: أم

(1) جزء من حديث طويل رواه البخاريّ في صحيحه – مع شرحه فتح الباري – 6/ 150 ،الحديث رقم 2967، كتاب الجهاد والسير، باب استئذان الرجل الإمام .

(2) البيت في ديوانه 73

(3) هامش تحقيق (مغني اللبيب) طبعة الكويت 1/ 276

(4) نتائج الفكر 205

(5) البرهان 4/ 185

(6) البيت في ديوانه 178

(7) شرح أبيات المغني 1/ 47

لا؟، وإنّما عدّها منقطعة لأنّه لو سكت على قوله: أزيدٌ عندك؟، لعلم المخاطب أنّه يريد: أهو عندك أم ليس عندك؟، فلا بدّ أن يكون لقوله: أم لا، فائدة مجدّدة، وهي تغيّر ظنّ كونه عنده إلى ظنّ أنّه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والأضراب[1].

والحقّ أنّ الفائدة من قوله: أم لا، لا يشترط أن تكون في الإضراب والانتقال المحض، لأنّ السؤال بالهمزة وحدها كما هو رأي الدكتور فاضل صالح السامرائيّ، يكون إذا هجس في النفس إثبات ما يستفهم عنه وترجّحه[2]، فإذا عادلته بقولك (أم لا) أفادت الزيادة تردّد الظنّ بين الاحتمالين دون ترجيح لأحدهما على الآخر، وهذا قد يكون الأصل في المعادلة: أن تتوسّط (أم) الضدّين المتراجحين أو ما كان بمنزلة الضدّين من حيث عدم إمكان اجتماعهما.

يتلخّص لنا ممّا سبق أنّ (أم) حرف عطف، والاستفهام مقدّر فيها بالهمزة، «وفيها مع ذلك معنى التحوّل من شيءٍ إلى شيء؛ ألا ترى أنّها يُسأل بها عن تعيين أحد المذكورين؟، فهو من حيث كان فيها معنى التحوّل»[3]، ومن المعلوم أنّ الانتقال والتحوّل أحد معنيَي الإضراب الذي تفيده (بل)، وأنّها إنّما يُسأل بها عن تعيين ما علم وقوعه وثبتت النسبة فيه لغير معيّن، «وإنّما عادلت الهمزة دون غيرها لأنّ الهمزة من بين حروف الإستفهام تكون للتقرير والإثبات، نحو: ألم أحسن إليك؟ فإذا قلت: أعندك زيدٌ أم عمرٌو؟ فأنت مقرٌّ بأنّ أحدهما عنده ومثبتٌ لذلك وطالبٌ تعيينه، فأتوا بالهمزة التي تكون للتقرير»[4]، فإن وليتها أداة استفهامٍ ظاهرة مثل (هل)، و(مَن) ، و(كيف)، و(ماذا) لا تقدّر معها الهمزة وتتجرّد حينئذٍ للانتقال والتحوّل من استفهامٍ إلى آخرَ.

المبحث الثاني : شواهد (أم) في القرآن الكريم

درجت معجمات حروف المعاني في القرآن والكتب المتخصّصة بدراسة اسلوب القرآن على تقسيم (أم) على ثلاثة أقسام: متّصلة (معادلة)، ومنقطعة غير معادلة، وثالثة تحتمل الاتّصال والانقطاع، وجرى على ذلك الدكتور عضيمة، مشيرًا إلى أنّ عدد مواقع المنقطعة يتجاوز ضعف عدد المتصلة، وفصّل القول في المواضع التي عادلت فيها (أم) المتصلة بين مفردين، والتي عادلت فيها بين جملتين فعليتين، أو اسميتين، أو بين فعليّة واسميّة، وذكر أنّ المنقطعة أكثر ما تجيء بعد الخبر، وجاءت بعد (من) و(ما) و(هل) و(ماذا) الاستفهاميّة، ودرج على ما ذكرنا من أنّ جمهور البصريين يرون تقدير المنقطعة بـ(بل) والهمزة التي تفيد الإنكار في غالب مواقعها، واستثنى موقعين فقط: الأوّل ((مالِيَ لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين)) النمل/ 20 ، والثاني ((أتخذناهم سخريًّا أم زاغت عنهم الأبصار)) ص/ 63، أفادت فيهما الهمزة المقدّرة الاستفهام الحقيقي وذكر رأي السهيلي مكتفيًا بتضعيف أبي حيّان له دون أن يعرّج عليه، ولم يفسّر لنا تناقض القول بالإنكار مع مثل الآية: ((أم هم قوم طاغون)) الطور/ 32، والآية ((أم أنا خير من هذا)) الزخرف/ 52، وهما موضعان لا يحتملان إلاّ التقرير المحض وتقدير الهمزة بعد بل يجعل التقرير مشكوكًا فيه، والرجوع إلى رأي الكوفيين وتقديرها بـ(بل) وحدها لا يحلّ إشكالاً،

(1) ينظر الكتاب 3/ 174
(2) ينظر : معاني النحو 4/ 621-622
(3) المفضّل في شرح المفصّل220
(4) بدائع الفوائد1 / 203

إذ كيف يصحّ التقدير بـ(بل) في مثل قوله تعالى: ((أم له البنات ولكم البنون)) الطور/ 39 [1]؟

ولمّا كنّا قد أشرنا الى سلامة مذهب السهيليّ من التناقض حين أقرّ بأنّ (أم) التي للإضراب لا ينبغي أن تكون في القرآن ،وإذ استثنينا ما جاء فيه أداة استفهام ظاهرة بعد (أم) كان لا بدّ لنا من تصنيف الاستفهام التصوري المعادل بـ(أم) إلى أصناف حسب اغراضه الدلاليّة ، ونبدأ بمعادلة (أم) بالهمزة ظاهرة أو مقدرة من استفهام محذوف-؛ لأنّ كلّ ما ورد في القرآن هو من هذا القسم ، عدا سبعة مواضع جاءت فيها بعد غير الهمزة من الأدوات أفردنا لها القسم الأخير من البحث. والغريب أنّ الصفّار ذهب إلى « منع دُخُول (أم) على (هَل) وَغَيرهَا لِأَنَّهُ جمع بَين أداتي معنى وَقَالَ لَا يحفظ مِنْهُ إِلَّا قَوْله: (أم هَل كبيرٌ بَكَى ...)

وَقَوله تَعَالَى ((أَمَّن هَذَا الَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُم)) الْملك/ 20، ((أَمن يرزقكم))، قَالَ أَبُو حَيَّان وَهَذَا مِنْهُ دَلِيل على الجسارة وَعدم حفظ كتاب الله»[2].

وسنلخّصُ الأقسام التي تتبناها وجهة الإمام السهيليّ من حيث الأغراض البلاغيّة التي تُساقُ لها وهي بحسب اجتهادي ستة أقسام كالآتي:

أوّلًا: الاستفهام التصوري الذي يراد به التسوية :

جاءت خمس معادلات في ستّة مواضع أفادت التسوية - بلا خلاف- بعد لفظة (سواء)، منها قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)) البقرة / 6، وجاءت (أم) المعادلة في ثلاثة مواضع بعد مضارع (درى) المنفيّ وأفادت التسوية[3] على خلاف بين النحويّين في ذلك، منها قوله تعالى: ((فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)) الأنبياء/ 109.

وسبق ذكر قول ابن هشام في عدّ الهمزة بعد (درى) المنفيّ همزة تسوية في المبحث الأوّل، أمّا الرضيّ فقد ذهب الى أنّ «مجيء الهمزة و (أم) ... بعد باب (دريت) ليس من هذا الباب؛ إذ لا معنى للشرط فيه»[4]، وخصّص الرضّي همزة التسوية بـ (سواء) و(لا أبالي)، ومعنى الشرط المضمّن في همزة التسوية عنده يُفسَّرُ بأن تكون (سواء) في مثل قوله تعالى: ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ))، خبرَ مبتدإٍ محذوف، تقديره: (الأمران سواء)، وهذه الجملة الاسميّة المتقدّمة، دالّة على جواب الشرط، على القول بتضمّن الفعل بعد (سواء) و(ما أبالي) معنى الشرط، ويستدلّ لذلك بكراهة الأخفش- على ما نقل أبو عليّ- أن يقع بعدهما الجمل الابتدائيّة، نحو: سواء عليّ أدرهم مالك أم دينار؛ وكراهته وقوع المضارع بعدهما[5]، ويستدلّ كذلك بإفادة الماضي في مثله معنى المستقبل، وما ذلك عنده إلاّ لتضمّنه معنى الشرط، لكون إفادة الماضي معنى الاستقبال أدلّ على إرادة معنى الشرط فيه وإنّما أفادت الهمزة فائدة (إن) الشرطيّة، لأنّ (إن) تستعمل في الأمر المفروض وقوعه، المجهول في الأغلب، فلا يقال: إن غربت الشمس، وكذا حرف الاستفهام، يستعمل فيما لم يتيقّن حصوله، فجاز قيامها مقامها، فجرّدت عن معنى الاستفهام وكذا (أم) جرّدت عن معنى الاستفهام وجعلت

(1) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول 1/385-387

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 3 / 202

(3) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم/ القسم الأول 1/390-391.

(4) شرح الرضّي على كافية ابن الحاجب 6/ 183

(5) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة 1/ 270

بمعنى (أو)[1].

2- **الاستفهام التصوري (الحقيقي) الذي يفيد التعيين:**

جاءت بعض المعادلات على أصل الوضع يقصد بها الاستفهام الحقيقيّ لطلب تعيين أحد طرفين يتردّد السائل بينهما، وجميعها جاءت حكاية لسان حال الانسان أو مقاله، وقد سبقتها في أربعة مواضع أفعال تدلّ على التفكّر أو التردّد والنظر والترقّب ظاهرة أو مقدّرة. وقد سمّى الدكتور عبد العظيم المطعنيّ[2] جميع أمثلة هذه المواضع، مستوفاةً عنده، بالاستفهام الصوريّ مقتبسًا هذه التسمية من الطاهر بن عاشور في تفسيره[3]، وقال إنهّا لا تنتمي إلى الاستفهام الحقيقيّ ولا المجازيّ ؛ لعرائها من أركان أسلوب الاستفهام، واستدلّ بقول الرضيّ: «ليس أداة الاستفهام التي تلي باب (عَلِمَ) في نحو: عَلِمَ زيدٌ أيُّهم قام، مفيدةً لاستفهام المتكلّم بها»[4].

ومن أمثلة هذا الاستفهام قوله تعالى في سورة النحل/ 59: ((أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِى التُّرَابِ))، إذ تحدّث ابن عاشور عن معنى الاستفهام وإعرابه فقال: «وجملة (أيمسكه) بدل اشتمال من جملة (يتوارى)؛ لأنّه يتوارى حياءً من الناس، ... وهو معنى قوله: (أيمسكه)، أي يتوارى ويتردّد بين أحد هذين الأمرين»[5]. أمّا أبو حيّان فجعله متعلّقاً بمحذوف - حال - بقوله: «(أيمسكه) قبله حال محذوفة دلّ عليها المعنى، والتقدير : مفكّراً أو مدبّراً أيمسكه؟»[6]. و(أم) عند الجميع مستوفية شروط الاتّصال؛ فقد سبقت بالهمزة وعادلت فعلين فاعلهما واحد عاطفةً الثاني على الأوّل.

3- **الاستفهام التصوري الذي يراد به التقرير:**

ورد في القرآن الكريم معادلات أفادت التقرير جاءت على قسمين: الأوّل جاء المقرّر به بعد (أم) كما سيأتي في التمثيل، والتقدير المعقول لمعنى (أم) أن تكون بمعنى (بل)؛ لأنّها جاءت بعد إنكار، والثاني جاء المقرّر فيه بعد الهمزة، والمعنى اللائق والأقرب للدلالة أن تكون (أم) هنا بمعنى همزة الإنكار؛ لأنّ ما قبلها تقرير وضدّه الإنكار، ولا يخلو التقدير من معنى(أيّ) الملازم لها في الحالتين، وكأنّ النظم يأتي على طريقة: أيّهما كان ؟ ليقرر المخاطب بنفسه أنّ أحد القسمين هو الصواب، ويذعن له، فتكون معادلة التقرير على قسمين؛ الأوّل: ما جاء فيه المقرّر بعد (أم)، كقوله تعالى: ((قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ)) يونس/ 59، فالتقدير: قل آلله أذن لكم؟ وهذا (إنكار) ومعناه الإبطال ونفي وجود الإذن، بل على الله تفترون، وهذا (تقرير)، كقولك: أيّهما كان: الإذن من الله أو الافتراء منكم؟ وجوابه: بل الإفتراء على الله! وكان أصل الكلام: آلله أذن أم غيره؟ فعدل إلى ما في النظم الجليّ للدلالة على أن الثابت هو الشقّ الثاني[7].

ويشير أبو حيّان إلى فنٍّ حجاجيّ في هذا الاستعمال فيقول: «وهكذا الوجه في محاجّة الجاهل أن يؤخذ بدرجة يسيرة من الاحتجاج يقبلها ... إلى أن يصل إلى الإذعان بالحق»[8].

ولم يغفل أبو حيّان تأثير السياق في إيراد المعادلة بهذا الترتيب فقال في آية فصلت/ 40 : ((أَفَمَنْ يُلْقَى فِى النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِى آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)): «ولمّا

(1) شرح الرضّي على كافية ابن الحاجب 180/ 6 - 181
(2) ينظر:التفسير البلاغيّ للاستفهام 4/ 408 411-
(3) ينظر: التحرير والتنوير 208/ 19
(4) شرح الرضّي على كافية ابن الحاجب 175/ 5
(5) التحرير والتنوير 149/ 13
(6) البحر المحيط 549/ 6
(7) روح المعاني 142/ 11
(8) البحر المحيط 278/ 6

تقدّم ذكر الإلحاد، ناسب أن يتّصل به من التقرير من اتّصف به . ولم يكن التركيب : أفمن يأتي آمنًا يوم القيامة كمن يُلقى في النار، كما قدّم ما يشبهه في قوله: ((أفمن يعلم أنّما أنزل إليك من ربّك الحقّ كمن هو أعمى)) الرعد/ 19»[1].

وفي جميع الآيات التي من هذا النوع يلاحظ أنّ التقرير فيها تمّ بذكر الضدّ- المنكر- أوّلًا بعد همزة أفادت الإنكار ضمنًا، ثمّ انتقل إلى الأمر المقرّر الذي جاء بعد (أم)، وأنّ الجواب في كلّ الحالات بتعيين ما بعد (أم) بحيث يصحّ أن تحلّ (بل) محلّ (أم) .

والقسم الثاني من معادلة التقرير ما كان المقرّر فيه بعد الهمزة، وقد عادلت (أم) بين مفردين، وهي كسابقتها متّصلة عند النحويّين بلا خلاف، وعادلت بين فعليّتين في النمل/ 84 ، وبين فعليّة تامّة وأخرى فعلها ناقص في ص/ 75، وهي تدور بين الاتّصال والانقطاع فيهما عند النحويين.

ويلحظ هنا أنّ (أم) لا يصحّ تفسيرها بـ(بل) مطلقاً؛ لأن (بل) تأتي بعد إنكار وهنا أتت (أم) بعد تقرير، وعلى الضدّ من ذلك كان ما بعدها هو القسم المنكر ضمناً أي أنّ القسم المقرّر جاء بعد الهمزة مباشرة وفي هذه الحالة يكون الجواب المطلوب تقريره بتعيين المعادل الأوّل، وكأنّ الهمزة هنا هي التي تفيد التقرير بمعادلتها لـ (أم).

ويكون التقدير في الآية من سورة التوبة/ 109 : ((أفمن أسّس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير))؟ (تقرير) جوابه (نعم)، ((أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم)) خير؟ (إنكار) جوابه (لا)، وهو بمنزلة قولك: أيّهما خير؟ والجواب بتعيين الأوّل.

4- **الاستفهام التصوري الذي يراد به الإنكار:**

جاءت عدّة استفهامات متعادلة من هذا النوع. وطريقة النظم فيها أن يجعل الأمر المراد إنكاره متردّداً بين طرفين (احتمالين) أو عدة أطراف (احتمالات) حاصرة له، فإذا ثبت عند المقابل بطلان هذه الاحتمالات قضى بضرورة بطلان الأمر الأوّل من أصله، وقد يكون الإنكار منصبّاً على الفعل فيخرجه مخرج ما لو كان الفعل ثابتاً مسلّماً به فيستفهمُ عمّا يلابسه ليجعلَ المقابل في صورة من غلط ، فيتوصّلَ إلى استحالة وقوعه فيتنبّه ويرتدع ويعيا بالجواب. وفي هذا يقول الجرجانيّ : «ومثال ذلك قولك للرجل يدّعي أنّ قولًا كان ممّن تعلم أنّه لا يقوله: أهو قال ذاك حقيقة أم أنت تغلط؟، تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أنّ ذلك القول قد كان من قائل لينصرف الإنكار إلى الفاعل، فيكون أشدّ لنفي ذلك وإبطاله. ومثل ذلك قولك للرجل يدّعي أمرًا وأنت تنكره: متى كان هذا أفي ليل أم نهار؟، تضع الكلام وضع من سلّم أنّ ذلك قد كان، ثم تطالبه ببيان وقته لكي يتبيّن كذبه إذا لم يقدر أن يذكر له وقتاً ويفتضح».[2]

وقد يأتي الإنكار فيه لمحض النفي، وقد يكون مشوبًا بالتكذيب ، وجواب هذه المعادلة في الحالين: لا هذا ولا هذا ولا غيره، فمن ذلك ما جاء في سورة الأعراف/ 195 : ((ألهُم أرجلٌ يمشونَ بها أمْ لهُم أيدٍ يبطشونَ بها أم لهمْ أعينٌ يُبصِرونَ بها))، إذ أطبق اللغويّون[3] على أنّ (أم) منقطعة لأنّ الهمزة التي سبقتها للإنكار، وفسّرت عندهم بـ (بل) والهمزة الإنكاريّة. ولا حاجة في ظنّي لمثل هذا؛ إذ إنّ الإنكار منصبّ على استجابة آلهة المشركين للدعاء،

(1) البحر المحيط 9/ 309

(2) دلائل الإعجاز 115

(3) ينظر: شرح التسهيل 3/ 360

فأخرج الاستفهام لإنكار الملكات التي يتمكّنون بها من إجابة الداعي فسألهم أيّ ذلك حصلت نسبته لهم : الأرجل التي يمشون بها، أو الأيدي، أو الأعين، أو الآذان؟ وهم لم يدّعوا ذلك لكنّه من لوازم التوجّه اليها بالدعاء، فالمقصود بالإنكار النفي، فإذا تحقّق السامع أن لا شيء لها، وكان جوابه: لا لهم هذا ولا هذا ولا غيره، علم بطلان استجابتها أصلاً[1] . والقصد أنهّا باقية على أصلها من المعادلة التي تفيد بمجملها الإنكار.

5- مواضع (أم) غير المسبوقة باستفهام محقّق (المسبوقة بالخبر):

أ- ما يراد به التقرير:

عند تأمّل بعض الآيات تجد (أم) مبتدءًا بها ليس قبلها استفهام في اللفظ، وليس هذا استفهام استعلام بل تقرير، فهو إذًا متضمّن لاستفهام سابق مدلول عليه بقوّة الكلام وسياقه ودلّت (أم) عليه لأنّها لا تكون إلا بعد تقدّم استفهام، وهذا يظهر كلّ الظهور فيما إذا كان الذي دخلت عليه (أم) له ضدّ وقد حصل التردّد بينهما، فإذا ذكر أحدهما استغني به عن الآخر؛ لأن الضدّ يخطر بالقلب عند شعوره بضدّه ولا يمكن تقدير المعادل المحذوف إلا بتأمّل السياق كاملا لتعلم فحوى الاستفهام الذي يربط الشقّ الثاني من المعادلة بما قبله ربطاً محكماً، ولم أر ذلك إلا للبقاعيّ في تفسيره (نظم الدرر) إذ جرى على تقدير المحذوف وجعل الكلام محتبكا، ففي قوله تعالى: ((أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعدى)) البقرة/ 133، قال البقاعيّ: «لّما قرر سبحانه لبني إسرائيل أن أباهم يعقوب ممن أوصى بنيه بالإسلام قال مبكّتًا لهم (أم)، فعلم قطعًا من ذكر حرف العطف أن المعطوف عليه محذوف ... فكان التقدير هنا لتوبيخهم وتقريعهم بأن أيّ شق اختاروه لزمهم به ما يكرهون: أكنتم غائبين عن هذه الوصية من إبراهيم ويعقوب عليهما السلام أم حاضرين، أي أكنتم غائبين عن علم ذلك أم لا، حين حكمتم بتخصيص أنفسكم بالجنة ليمنعكم ذلك عن مثل هذا الحكم؟»[2]. فالمعنى التقريريّ المشوب بالتوبيخ هنا هو: ما كنتم غائبين، بل كنتم حاضرين شهداء. ومن هذا القسم قوله تعالى: ((أم[3] تأمرهم أحلامهم بهذا أم هم قوم طاغون[4])) الطور / 32.

ب- ما يراد به الإنكار:

ذكرنا أنّ معادلة الإنكار-في القسم السابق- تصوّر الأمر المراد إنكاره أو لوازمه أو ما يلابسه مترددًا بين طرفين أو أكثر، أوّلهما مسبوق بهمزة الإنكار ليُتوصّل بنفيها وإبطالها إلى نفي المعنى الأصليّ ، وقد يكون الطرف الأوّل ممّا لم يقل به أحد أو ممّا لا يعتقده عاقل فحينئذٍ إمّا أن يحذفه من النصّ ويبقي ما له وجود ويحتاج إلى محاجّة، فتكون المعادلة حينئذٍ محذوفة الطرف الأوّل . ونذكّر هنا بأنّ (أم) في كلّ هذه الأمثلة منقطعة عند جمهور النحويّين والمفسّرين - خلافاً لمن ذكرنا في المبحث الأوّل - وتقديرها عندهم تارة بـ(بل) والهمزة، وتارة بـ(بل) وحدها أو الهمزة وحدها على خلاف بينهم في ذلك، وهو قسمان:

(القسم الأوّل) : الإنكار الإبطالي:

ومثاله قوله تعالى في سورة الأنعام/ 144 : ((أم كنتم شهداء إذ وصّاكم الله بهذا)) يعني ما

(1) ينظر: نظم الدرر 171/ 3

(2) نظم الدرر 179/ 2.

(3) قرأ مجاهد: "بل يأمرهم أحلامهم " وقرأ: " أم تدارك علمهم " النمل/ 66، ينظر: مختصر الشواذّ 146.

(4) قرأ مجاهد بـ(بل) بدلًا من (أم) : " بل هم قوم طاغون". ينظر: المحتسب 291/ 1

شهدتم وصاية الله على افتراءاتكم. وسورة الطور / 35-43: ((أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون أم خلقوا السموات والأرض)) يعني لم يكن كلّ ذلك.

وسورة القلم/ 36-47 من قوله : ((ما لكم كيف تحكمون * أم لكم كتاب فيه تدرسون)) .

(القسم الثاني): الإنكار التوبيخيّ:

وهو ما يسمّى بإنكار الواقع ويفسّر بقولنا: لا ينبغي ان يكون، فإذا كان بصيغة المعادلة الإنكاريّة كان المقصود : لا هذا ينبغي ولا هذا ينبغي، وأيّ شقّ من المعادلة يُختار يلزم منه التوبيخ، ويُشمّ منه النهي عن فعله مستقبلاً، لا سيما إذا كان الفعل الموبخ عليه مستقبلاً، لكنّ الإنكار بهذه الطريقة -كما يبدو لي - أخفّ وطأة من الإنكار بالهمزة؛ لأنّه يخرج الأمر المراد إنكاره وكأنّه مشكوك فيه، فكأنّ النظم يسأل المخاطب: لعلّك فعلت ، أو تفعل؟، فإنّه ممّا لا ينبغي. وقد جاءت جميع أمثلة هذا النوع من الإنكار مسبوقة بالخبر المحض، والاستفهام مقدّر من السياق - إذا قلنا ببقائها على أصلها- ومنه قوله تعالى: ((ما ننسخ من آية أو ننسها)) إلى ((أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ)) البقرة/ (108-106).

وقد عرفنا أنّ جمهور العلماء يعدّون (أم) في كلِّ أمثلة هذا القسم منقطعة ويقدّرونها تارة بـ(بل والهمزة)، وتارة بـ(بل) وحدها، وعرفت ما في هذا القول، أمّا القائلون بأنّها هنا على أصلها من المعادلة، فهم لم يقدّموا لنا جهدًا تفسيريًّا يوضحون فيه الاستفهام المدلول عليه بقوّة الكلام، إلاّ ما كان من البقاعي، كما ذكرنا وهو أمر خارج نطاق هذا البحث النحويّ- الدلاليّ، فليراجع مواضعه من أراد المزيد.

6- معادلة (أم) بغير همزة الاستفهام من الأدوات:

جاءت المعادلة في بعض المواضع وفيها (أم) غير مسبوقة بالهمزة، وبعد (أم) أداة استفهام ظاهرة هي الحرف (هل) في موضع واحد والاسم (مَن) في الباقي، وقد سبق أن ذكرنا أنّ (هل) شابهت أدوات الاستفهام الاسميّة في عدم أصالتها في الاستفهام وأنّها بمعنى (قد)، وأنّ الاستفهام مقدّر فيها بالهمزة، لذا جاز أن تظهر بعد (أم)، في حين لم تظهر الهمزة بعدها لأنّ (أم) تتضمّنها، وذكرنا أنّ (أم) معها منقطعة عند الجميع، وأنّ أبا حيّان جعل معناها (بل) والهمزة مع (هل)، و (بل) وحدها مع غيرها ، أمّا البقاعيّ فاكتفى بأن عدّها عاطفة ولم يفسّر معنى العطف هنا [1]، «وذهب الصفّار إلى منع دخول (أم) على (هل) وغيرها لأنّه جمع بين أداتي معنى واحد،....قال أبو حيّان : وهذا دليل منه على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله»[2].

ويبدو أنّ الذي سوّغ دخول (أم)، مع تضمنها معنى الاستفهام، على هذه الأدوات الاستفهاميّة أيضًا عدم أصالتها في الاستفهام، وكأنّها نُظر فيها إلى معانيها الأصليّة كالموصوليّة في (مَن) والتحقيق في (هل).

وسنرى من خلال الأمثلة أنّ (أم)، ما لم تعقبها أداة استفهام ظاهرة، باقية على أصلها من معادلة الاستفهام بالهمزة - ظاهرة أو مقدّرة -، فإن وليتها تجرّدت للانتقال بين استفهامين أو أكثر، وغالبًا ما يكون ذلك في الحجاج والحوار إذ يسبقها فعل القول (قل)، وكأنّ النظم يأمر الرسول ﷺ أن يسأل أيًّا مِن هذه الأسئلة، وفيها مع ذلك معنى التسوية،

(1) ينظر: نظم الدرر 2/ 314

(2) همع الهوامع :244/ 5 - 245

فأيّ ذلك تسأل فالجواب سواء، ومن ذلك قوله تعالى: ((هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا)) النساء/ 109، وقوله: ((قل أفاتخذتم من دونه أولياء لا يملكون لأنفسهم نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)) الرعد/ (16)، وفي النمل/ 60: ((أمّن خلق السموات والأرض)) وكل المواضع بعدها على وجه جعل (من) استفهامية[1].

ويُلحظ أنّ الاستفهام غير حقيقيّ ومعناه النفي في كلّ الأمثلة، أي أنّه بمعنى : لا هذا موجود ولا هذا موجود، عدا ما جاء في آية يونس/ 31 : ((قل من يرزقكم من السموات والأرض أم من يملك السمعَ))، والمثال الذي في آية النمل/ 60: ((أمّن خلق السموات)) وما بعدها، والمثال الخامس في آية النمل/ 84 : ((أكذّبتم بآياتي ولم تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ))، إلاّ أنّهما محذوفا المعادل الأوّل، فهو فيها تقريريّ لانتزاع الجواب المقترن به في الآية، والاستفهام بعد (أم) في كلّ الأمثلة جيء به على سبيل الترقّي، وهو ممّا يرجّح كونها بمعنى (بل) لأنّ الترقّي ممّا تفيده[2] . فوجود المجادل في المثال الأوّل أيسر من وجود الوكيل ، واستواء الأعمى والبصير في الثاني أخفّ من استواء الظلمات والنور.

الخاتمة ونتائج البحث

بعد التنقل ما بين كتب النحو وكتب التفسير بات من المهم جمع العوائد وحصر النتائج في الملخّص الآتي :

- أسلوب المعادلة الاستفهاميّة بالأداة (أم) أسلوب تختصّ به العربيّة من بين الساميّات، وهو مظهر من مظاهر الإيجاز فيها يشير إلى عمق الدلالة ودقّة التعبير عن أخصّ ما يعتمل في الذهن من ظنون تتراجح وهواجس يتردّد المرء بينها.

- وقد كرّس القرآن الكريم استخدامه لهذا الأسلوب في آيات الجدل والحوار ليحضّ العقل البشريّ على التفكّر والمشاركة في الاستنباط متنزّلاً في الخطاب، ومنزلاً المعلوم منزلة المجهول، فخرج جلّ ما أتى من استفهام بهذا الأسلوب عن الغرض الحقيقيّ - التعيين وإفادة التصوّر- إلى أغراض مجازيّة تتمثّل بالتسوية ، والتقرير ، والإنكار.

- يرتبط هذا الأسلوب بظاهرة التضادّ بالنظر لكون الطرف الثاني إمّا ضدّاً مطابقاً للأوّل أو ما في حكم الضدّ من حيث عدم اعتقاد السائل جواز اجتماع المتعادلين وحصولهما معاً، فهو معتقد بحصول النسبة لكنّه شاكّ متردّد في المفرد الذي يتعيّن حصول هذه النسبة له.

- جاءت المعادلة الاستفهاميّة محذوفة الطرف الأوّل كثيرًا في الكلام العربيّ وفي القرآن الكريم أيضًا، فبترت عن السياق وقيل بانقطاعها عند أغلب المفسّرين والنحويّين رغبة منهم في الاتّباع وعدم الخروج على مقرّرات رجال المدرسة الأوائل، وفسّرت (أم) عند البصريّين بـ(بل) والهمزة ، وأجاز الكوفيّون أن تكون بمعنى (بل) وحدها أحيانًا.

- أماط السهيليّ اللثام عن حقيقة بقائها على أصلها من المعادلة فتابعه ابن القيّم ،ثمّ قام البقاعيّ

(1) ينظر: التحرير والتنوير 285/ 19
(2) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 367/ 3

بتوظيف هذا الرأي في تفسيره. وقد يسّر الله لي أن أكتشف ذلك التوظيف عرَضاً في أثناء تصفّحي دون علم مسبّق منّي باختصاصه بذلك من دون المفسّرين، وما ذلك - في اعتقادي- إلاّ لأنّه عُني بالتناسب الموضوعيّ كما يتّضح من اسم تفسيره، فحرص على إعمال الذهن لإيجاد الترابط بين الآيات، فاهتدت قريحته إلى هذه الأداة الرابطة - بإيجاز بليغ- للسياقات التي اعترضتها حيثما اقتضى المقام إثارة تساؤل يعقبه آخر ثُمّ ثالث وهكذا.

المصادر

- القرآن الكريم.
- ابن كيسان النحويّ - حياته، آثاره، آراؤه، الدكتور محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، مصر، الطبعة الأولى، 1395هـ/ 1975م.
- الأشباه والنظائر في النّحو، جلال الدين السيوطيّ (911هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
- أمالي ابن الشَّجَرِيِّ، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (542هـ)، تحقيق الدكتور محمود محمّد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د.ط، د.ت.
- البحر المحيط في التفسير، محمّد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسيّ (ت745هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1412هـ/ 1992م.
- بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيِّم الجوزيّة (751هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشيّ (794هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، الطبعة الثانية، د.ت.
- التبيان في إعراب القرآن، محبّ الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت616هـ)، بيت الأفكار الدوليّة، عَمّان، د.ط، د.ت.
- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور التونسيّ، محمّد الطاهر بن عاشور، مؤسسة التاريخ، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ/ 2000م.
- التطوُّر النحويّ للُّغة العربيّة - محاضرات ألقاها في الجامعة المصريّة عامَ 1929م المستشرقُ الألمانيّ برجشتراسر، الدكتور رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1423هـ/ 2003م.
- التفسير البلاغيّ للاستفهام في القرآن الكريم، الدكتور عبد العظيم إبراهيم المطعنيّ، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، 1420هـ/ 1999م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المراديّ (ت749هـ)، تحقيق طه محسن، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، د.ط، د.ت.
- الحجّة للقُرّاء السبعة أئمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو عليّ الحسن بن عبد الغفّار الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، 1413هـ/ 1993م.
- خزانة الأدَب ولُبّ لُباب لسان العَرَب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (1093هـ)، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1409هـ/ 1989م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمّد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ط، د.ت.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ

(471هـ)، تحقيق محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د.ط، د.ت.

– ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.

– ديوان الأسود بن يعفر، صنعة الدكتور نوري حمّودي القيسيّ، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة، الطبعة الأولى، د.ت.

– ديوان قيس بن ذريح، تحقيق وشرح إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.

– ديوان متمّم بن نويرة، تحقيق ابتسام مرهون الصفّار، مطبعة الإرشاد، بغداد، د.ط، 1968م.

– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين أبو الفضل محمود الألوسيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، د.ط، د.ت.

– شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (1093هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق بيروت، الطبعة الأولى، 1393هـ/ 1973م.

– شرح التسهيل، جمال الدين محمّد بن عبد الله بن عبد الله الطائيّ الجيّانيّ الأندلسيّ المعروف بابن مالك (672هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيِّد والدكتور محمّد بدوي المختون، دار هَجَر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ/ 1990م.

– شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العبّاس ثعلب (ت291هـ)، الدار القوميّة للطباعة والنشر، مصر، د.ط، 1964م.

– شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الرابعة، 1988م.

– شرح الرّضيّ على كافية ابن الحاجب، رضيّ الدين محمّد بن الحسن الإستراباذيّ النحويّ (686هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ/ 2000م.

– شرح طيِّبة النشر في القراءات العشر، شهاب الدين أبو بكر أحمد بن محمّد المعروف بابن الجزريّ الدمشقيّ (ت835هـ)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1426هـ/ 2005م.

– شعر زيد الخيل الطائيّ، صنعة أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ط، د.ت.

– صحيح البخاريّ مع شرحه فتح الباري، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل الجُعْفيّ البخاريّ (256هـ)، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمّد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، 1418هـ/ 1997م.

– الكتاب – كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ/ 1988م.

– الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود ابن عمر الزمخشريّ (538هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ/ 1998م.

– الكلِّيّات – معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، أبو البقاء أيُّوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ (1094هـ)، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمّد المصريّ، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ/ 1998م.

– مَجاز القرآن، أبو عُبيدة مَعْمَر بن المثنّى التّيميّ (210هـ)، تحقيق الدكتور محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د.ط، د.ت.

– المحتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جنِّي (392هـ)، تحقيق عليّ النجدي ناصف وآخرِين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، د.ط، 1424هـ/ 2004م.

– مختَصَر في شواذّ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (370هـ)، تحقيق: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، د.ت.

– معاني القرآن، أبو زكريّاء يحيى بن زياد الفرّاء (207هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد عليّ النجّار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1422هـ/ 2001م.

–معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (215هـ)، تحقيق هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1411 هـ/ 1990م.

– معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، محمّد حسن الشريف، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ/ 1996م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاريّ (761هـ)، تحقيق حسن محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ/ 1998م[1].

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ (761هـ)، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمّد الخطيب، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 1421هـ/ 2000م.

– المفضَّل في شرح المفصَّل، علم الدين عليّ بن محمّد السخاويّ (ت643هـ)، تحقيق الدكتور يوسف الحشكيّ، وزارة الثقافة، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، د.ط، 2002م.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ (ت790هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرَّمة، الطبعة الأولى، 1428هـ/ 2007م.

– المقتضب، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد (285هـ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، د.ط، 1415هـ/ 1994م.

– نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيليّ (581هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ/ 1992م.

– نظم الدُّرَر في تناسب الآيات والسُّوَر، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعيّ (ت885هـ)، تحقيق عبد الرزّاق غالب مهدي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ/ 1995م.

– النهاية في غريب الحديث والأثَر، مجد الدين أبو السعادات المبارَك بن محمّد الجزريّ المعروف بابن الأثير (606هـ)، تحقيق محمود محمّد الطناحيّ وطاهر أحمد الزاويّ، أنصار السنّة المحمّديّة، لاهور – باكستان، د.ط، د.ت.

– هَمع الهوامع في شرح جَمع الجوامع، جلال الدين السّيوطيّ (911هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1421هـ/ 2001م.

(1) وهي الطبعة المقصودة عند الإطلاق وعدم التقييد.